دراسات الرأى العام بالمجلة الاجتماعية القومية:
قراءة فى كتابات
الأستاذة الدكتورة ناهد صالح

وفاء الريحان جمعة*

مقدمة

يدفعنا تقديم قراءة بمناسبة احتفالية المجلة الاجتماعية القومية بمرور ٦٠ عامًا على إصدارها، أن نمر على واحد من أبرز الموضوعات المهمة التى ركزت عليها الأعداد المختلفة للمجلة على مدار عقود، والذى يتوافق مع أحد أبرز مجالات الاهتمام فى البحوث التى يقوم بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهو حقل قياسات وبحوث الرأى العام، الذى يتميز بالبينية فى دراساته؛ وتقوم فروع العلوم الاجتماعية المختلفة من الإعلام والاجتماع وعلم السياسة والاقتصاد والإحصاء وغيرها بالتكامل فيما بينها للإسهام فى إطاره.

والمطلع على الأعداد المختلفة للمجلة سوف يجد بلا شك أن إسهامات العالمة الجليلة الراحلة الدكتورة ناهد صالح، تُمثل أهم الكتابات التى قُدِّمت فى هذا المجال، وتنوعت فى الحقيقة زوايا التناول والاهتمامات التى ركزت فيها دراسات أ. د. ناهد صالح فى مجال الرأى العام.

ومن خلال القراءة التى تُقدمها الباحثة فى تلك الورقة ستقوم بإجراء عرض لأبرز الجوانب النظرية والمنهجية التى هيمنت على كتاباتها، خاصة أنه متعارف على أن التراث العلمى فى مجال الرأى العام تُمثل فيه المسائل المنهجية النصيب الأكبر من اهتمامات باحثيه، باعتبار أن الرأى العام فى جوهره موضوع منهجي، هذا إلى جانب التعرف على التطور التاريخى لبحوث الرأى العام من خلال المنهج التاريخى الذى اتبعته أ. د. ناهد صالح فى كتاباتها لتقديم لمحة عن تطور الحقل منذ مفكرى اليونان القديمة كأفلاطون وأرسطو، وبدايات الاهتمام غير المنظم له فى الصحافة منذ القرن التاسع العشر، ثم التأصيل العلمى المنظم فى ثلاثينات القرن العشرين.

* مدرس العلوم السياسية المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

كما تتطرق الورقة إلى القضايا المهمة التى ركزت عليها الدكتورة ناهد نظريًا وتطبيقيًا، كالعلاقة بين الرأى العام والديمقراطية، فنجدها تحدثت عن الانتخابات كأحد مؤشرات الديمقراطية واستطلاعات الرأى تارة، والصحافة كمنتج وناشر ومستهلك لاستطلاعات الرأى تارة أخرى، ومدى تأثير ذلك على جودة الديمقراطية، وكذلك اهتمامها بدراسة القضايا المؤثرة على حياة المصريين ومشاكلهم وطموحاتهم.

أولاً: التطور التاريخى لمفهوم الرأى العام

فى البحث عن البدايات الأولى لقياسات الرأى العام، اهتمت الدكتورة ناهد صالح بالتأريخ لهذا المجال فى إطار حقب تاريخية مختلفة لها أبعادها وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الحقل، كما أرخت لها فى إطار المراحل التاريخية لتطور العلوم الاجتماعية ومناهج البحث فيها، وهو ما اتضح جليًا فى دراستها المُعنونة "البدايات المبكرة فى تاريخ قياس الرأى العام" (١٩٩٢)[1]، والتى اهتمت فيها أيضًا بالتأريخ لقياس الرأى العام سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى العالمى.

ولكن النقطة الأكثر أهمية التى أكدتها فى الدراسة المذكورة، والتى يمكن اعتبارها سمة فى كتابتها هى محاولة قياسها لوضع مجال البحث فى الرأى العام بمصر على أجندة البحث الدولى، وهل يقف على مسافة واحدة من العالم على المستوى المنهجى والنظرى والتقني، وهى مسألة يتم الإشارة إليها فى هذه الورقة فى أكثر من موضع. ونقطة البدء فى هذه الدراسة (١٩٩٢) كانت من انتقادها للكتابات العربية التى حاولت التأريخ لاستطلاعات وقياسات الرأى العام على المستوى العالمي، برصد التتابع الزمنى للجهود التى بُذلت فى هذا المجال، والمؤسسات العاملة فيه، وهو ما وصفته بالتناول السطحى أو المبتسر الذى يجرد عملية التأريخ من سياقاتها. لذا، عادت عام ٢٠٠٢ وقدمت رؤية محدثة أكثر لهذا التطور فى ضوء مفهوم الديمقراطية.

فرغم تأكيدها فى كتاباتها المختلفة على عدم الإجماع على مفهوم محدد للرأى العام، فقد حرصت الدكتورة ناهد صالح على تتبع تطور المفهوم، والتعريفات المختلفة التى قُدمت له بتعدد الإيديولوجيات التى ينطلق منها استخدام مصطلح الرأى العام، وبتنوع الفلسفات والنظريات السياسية التى يستند إليها فى تحديد المفهوم. وظهر أيضًا فى طرحها للتعريفات المختلفة ربط أصحابها الرأى العام بالنظام السياسى السائد، وما يرتبط بذلك من دور للرأى العام إما أن يكون عقلانيًا وذا

قوة ونفوذ أو يتم التلاعب به والتحكم فيه، وما يعنى أن العلاقة بين مفهوم الرأى العام والديمقراطية علاقة تزاوج كما أسمتها، وتتطلب بالضرورة عند استعراض تطور الفكر فى مجال الرأى العام معالجة البعد الديمقراطى.

وفى التالى سيتم عرض أبرز تلك النقاط من دراستها المعنونة "الديمقراطية جوهر مفهوم الرأى العام: نظرة تاريخية" (٢٠٠٢)[٢]، التى اهتمت فيها باستعراض أبرز المفكرين والعوامل التى أدت لنشوء وتطور حقل الرأى العام.

أ- الجذور الأولى لنشأة مفهوم الرأى العام

الجمع بين مصطلح الرأى "opinion" ومصطلح العام "public" ليكونا معًا مصطلح الرأى العام "public opinion" لم يتحقق إلا فى القرن الثامن عشر، ومع ذلك تعود الجذور التاريخية للمفهوم إلى الفلسفة اليونانية القديمة، التى سادت فى القرن الرابع قبل الميلاد، منذ كتابات أفلاطون التى وضح فيها الفرق بين الرأى والمعرفة، فالأخيرة تستند إلى العلم، وبالتالى الرأى هو مضاد لها.

أما أرسطو فقد قدم فهمًا مخالفًا لأستاذه أفلاطون، حيث رأى أن السياسة كنوع من النشاط الإنسانى تحتاج إلى معرفة مخالفة لنوع المعرفة التى أشار إليها أفلاطون، وهى فى رأيه المعرفة التى تستند إلى الأحكام والتخمين لا إلى المبادئ الثابتة. وعامة، فالفلسفة اليونانية القديمة حاولت أن تقترب من التنظير للرأى العام فى أثناء معالجتها لمساوئ الحكم الشعبى من جهة أو للميزات المتوقعة من جهة أخرى، لكنها لم تستخدم مصطلح الرأى العام كمصطلح مركب من كلمتى الرأى والعام بالمعنى الحديث.

ب- مفهوم الرأى فى عصر التنوير

مع الانتقال إلى القرن الثامن عشر والفلسفة التى سادت عصر التنوير، أوضحت الدكتورة صالح أن ذلك يؤشر على بدء ظهور مصطلح الرأى العام وتبلوره كمفهوم سياسى؛ ذلك بفعل الأحداث التاريخية والتغيرات الجذرية والمتعددة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التى مرت بها أوروبا الغربية، خاصة فرنسا وانجلترا، منذ أواخر القرن الـ ١٧، وقد أرجعت الدراسات الفضل فى استخدام المفهوم لأول مرة إلى الفرنسيين، الذين استخدموه منذ عام ١٧٨٠، للدلالة على ظاهرة سياسية لا اجتماعية، ترتبط بالإرادة العامة أو الصالح العام. وتلك المعانى أكدها المفكرون من

مكيافيللى وحتى جان جاك روسو الذى اعتبر الإرادة العامة تجسيدًا للرأى العام، وأن صوت الشعب هو صوت الله، وتم إضفاء نوع من القدسية على مفهوم الرأى العام.

أما البعد السياسى فى مفهوم الرأى العام، فقد ظهر مع كتابات الفيلسوف الإنجليزى ديفيد هيوم رافعًا مبدأ أنه "على الرأى فقط تؤسس الحكومات"، فقد اهتم هيوم مثل مكيافيللى بالضغط الذى يمارسه الرأى العام على الحكومات. وبشكل عام، فإن روسو هو أول مفكر سياسى استخدم مصطلح الرأى العام عام ١٧٤٤، وبهذا وضع أساس تطور المفهوم، كما قدم فى بعض تفسيراته فهمًا يضاهى الفهم الحديث للرأى العام فى صلته بحكم الأغلبية وبالتمثيل الديمقراطى.

أما جاك نيكر J.Necker فهو ينسب إليه أنه من أكثر مفكرى القرن الـ١٨ الذين أعطوا ذيوعًا لمصطلح الرأى العام، من كثرة ما كرر هذا المصطلح فى كتاباته، وتأكيده على قوة الرأى العام ونفوذه ولدوره فى محاسبة رجال الدولة، بل واعتبار الرأى العام المسئول الأول عن مراقبة ومحاسبة أصحاب السلطة وذوى النفوذ. أما يورجن هابرماس J.habermas، فقد حاول تفسير العوامل التى تقف وراء ظهور مصطلح الرأى العام فى القرن الثامن عشر، من خلال تحليله للظروف التاريخية التى مرت بها أوروبا إبان عصر التنوير، وأبرز الدور الذى لعبه فى نمو الرأسمالية، ونفوذ البورجوازية الأوروبية وتوحدها، واعتبر أن الرأى العام الذى نشأ بفعل تلك العوامل يتسم بالعقلانية، ويهدف إلى تحقيق الصالح العام، ووفقًا للدكتورة ناهد، شكلت تلك الملامح ما عرف باسم "النموذج الكلاسيكى للرأى العام"، والذى هيمن على الفكر حتى القرن العشرين، وجاءت التعريفات التى طرحت للمفهوم استنادًا للمعايير التى وضعها.

ج- مفهوم الرأى العام فى القرن التاسع عشر

تجلى مع إسهامات المدرسة النفعية وكتابات جون ستيوارت ميل وجيرمى بنتام، الدور الرسمى الذى يلعبه الرأى العام، وكيف يصبح آلية يسعى من خلالها البشر إلى تحقيق الانسجام بين المصالح المتعارضة. ومن هنا نذكر كتابات بنتام عن الرأى العام كأداة للضبط الاجتماعي، وأن التعبير الحر عن الرأى العام هو الضمان الأساسى ضد إساءة الحكم، وتحقيق الديمقراطية.

وبنهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر، أصبح مصطلح الرأى العام جزءًا من النظرية السياسية، ومع ذلك كان هناك اختلاف حول كفاءة الرأى العام. فمؤيدو الديمقراطية أشادوا به

باعتباره صوت الطبقة المتوسطة المستنيرة، واعتبروه بمثابة الحارس الذى يمنع أو يقى من إساءة الحكم، أما غير المؤيدين للديمقراطية، فقد أثاروا ضرورة تحديد مجال نشاطه.

بشكل عام، خلال القرن التاسع عشر، فإن مجال تأثير الحكومات على الرأى العام كان محدودًا، وكان ينظر إليه فى أوروبا باعتباره مرادفًا للآراء التى يعبر عنها ممثلو الناخبين، والآراء التى يتم التعبير عنها فى الصحافة، والأعضاء البارزين فى المجتمع، والمنظمات الخاصة بالطبقة الوسطى. فنجد جميس برايس– على سبيل المثال– يشير إلى أن الملاك وكبار التجار كانوا هم الذين يعبرون عن الرأى العام فى إنجلترا. على جانب آخر، انتعشت فى تلك الفترة كتابات توكيوفيل التى يرجع إليها الفضل فى بدء الاهتمام بقضية طغيان الرأى العام.

د- مفهوم الرأى العام فى القرن العشرين

توسعت الكتابات حول مفهوم الرأى العام، فبعد أن كانت الكتابات تعكس رؤى فلسفية وسياسية، أصبحت تعكس اهتمامات سوسيولوجية وسيكولوجية. وبهذا أصبح الرأى العام يمتد إلى مجالات أكاديمية جديدة، مثل تلك الخاصة بالسلوك الجمعى، وبعلم النفس الاجتماعى، وبحوث الاتجاه والرأى العام، وتحليل الدعاية، والسلوك السياسي، والاتصال الجماهيرى، ومن ثم تكثفت الاهتمامات به على المستوى النظرى والبحوث الإمبيريقية.

وأوضحت الدكتورة ناهد أن هناك اتجاهين سيطرا على كتابات القرن العشرين فيما يتعلق بالرأى العام: **اتجاه ليبرالى** يرى أن الرأى العام أصبح – أكثر من أى وقت مضى – بمثابة القوة الرئيسة فى العالم السياسي، ويذهب إلى أنه يجب على الحكومات أن تستنير به، أما الاتجاه الآخر فهو **اتجاه محافظ**، وينعت أصحابه الرأى العام بأنه زائف، ومتقلب، وخادع، وسريع التغير والزوال، وأنه سلطة مغتصبة، وأنه يقود إلى مسارات زائفة.

وما لبثت أن جاءت خبرة الحرب العالمية الأولى لتعزز موقف أصحاب الاتجاه الأخير، ولتدعم الميل إلى تأكيد القوى غير العقلانية المتضمنة فى تشكيل الرأى العام، وفى التحكم والتلاعب به، ولتثير شكوكًا حول مصداقية النظرية الديمقراطية عامة، ولكفاءة الرأى العام بخاصة. وجاءت كتابات والتر ليبمان لتدعم هذا الاتجاه، ويشكك الرجل– فى كتاباته– فى إمكانية الوصول إلى رأى عام يعتمد عليه، وبالتالى فى دور الرأى العام فى تدعيم الديمقراطية، وذهب إلى أن الحديث عن الجمهور الذى لديه المعرفة الكافية أو البصيرة التى تمكنه من تحديد سياسة الحكومة، مثل الحديث عن شبح.

واعتبرت الدكتورة ناهد أن قضية افتقار الرأى العام إلى الكفاءة نتيجة لاستناده إلى معلومات منقوصة أو مشوهة، وحجب الحقائق عنه بصورة أو بأخرى، ظلت قضية مطروحة بشدة خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأصبحت أحد المحكات التى يستند إليها، إما للتقليل من دور الرأى العام فى العملية الديمقراطية، وإما للبحث عن حلول تساعد على التغلب على هذا النقص، لتدعيم الدور الذى على الرأى العام أن يؤديه فى النظم الديمقراطية. لذا، كان الاهتمام بتلك القضية محور العديد من دراساتها كما سنعرض لها فى الجزء الخاص بالبعد الديمقراطى فى قياسات الرأى العام.

ثانياً: القضايا المنهجية والمبادئ الأخلاقية الحاكمة لقياسات وبحوث الرأى العام

"إذا كان التمكن العلمى والالتزام المنهجى والرؤية الشاملة، التى تستند إلى حس اجتماعى وبصيرة سياسية وتوجه وطني، هى أركان أساسية لابد أن تتوافر فى العالم الاجتماعى، أيا كان مجال أو موضوع بحثه، فإن ضرورة أن تتوافر هذه الأركان الثلاثة جميعها معًا، تبدو أكثر إلحاحًا بالنسبة للباحث الذى يجرى استطلاعات أو قياسات للرأى العام أو يتناول نتائجها[٣]".

ما سبق هو خلاصة المشروع الفكرى للدكتورة ناهد صالح، الذى تأتى فيه أهمية الاعتبارات المنهجية والأخلاقية فى المقام الأول فى معظم كتاباتها؛ وتُعد الموضوعية وغياب التحيز وإعلاء قيم النقد العلمى هى المحركات الأساسية لتلك الاعتبارات، فغياب النقد العلمى أو تغييبه أدى إلى تثبيت مفاهيم مشوهة للرأى العام، وساعد على تكريس أساليب غير موضوعية لقياسه، والتغاضى عن الكثير من المبادئ الأخلاقية المنظمة لإعداد ونشر التقارير العلمية لاستطلاعات الرأى العام[٤]. وقد سيطرت عناصر مختلفة على كتاباتها تجاه تلك القضية، يتم تناولها فى التالى:

١- المواثيق الأخلاقية للحد من التجاوزات المنهجية والأخلاقية: هناك مرحلتان فى فكر الدكتورة ناهد للتأريخ لبدايات صدور مواثيق أخلاقية للحد من التجاوزات بين المشتغلين فى استطلاعات الرأى، الأولى من خارج المؤسسات الأكاديمية، والثانية من داخلها، كما نعرض لها فى التالى:

أ- كانت البدايات الأولى للحد من التجاوزات المنهجية والأخلاقية من خارج المؤسسات الأكاديمية، وتحديدًا مع جورج جالوب عام ١٩٤٠، الذى قدم مرشدًا أو دليلاً للجمهور، يتضمن تسع قواعد تساعد على تقييم استطلاعات الرأى العام السابقة على الانتخاب، وأضاف إليها أربع قواعد

أخرى لاحقًا. بالإضافة إلى اقتراحه بتشكيل مجلس استشارى من إحصائيين وسيكولوجيين، تُمثل به كل الجماعات السياسية، ومهمته فحص منهجيات ومؤسسات قياس الرأى العام بصفة دورية.

ورغم تلك الجهود فإن استطلاع الرأى قبل انتخابات ١٩٤٤ فشل فى التنبؤ بنتائجها، وتم استدعاء جالوب إلى الكونجرس لمعرفة الأسباب، بالإضافة إلى قيام الدورية الربع سنوية للرأى العام بتقييم نتائج الاستطلاع، ولم يستطع جالوب مواجهة النقد بشكل علني، الذى أرجع فشل استطلاع عام ١٩٤٤ إلى عدم الاستفادة من التقدم العلمى فى أساليب المعاينة أو لإجراء الاستبار، وكان لاستمرار اعتماد جالوب على العينات الحصصية بدلاً من العينات الاحتمالية، ولاعتبارات مالية محضة، السبب وراء كارثة استطلاعات عام ١٩٤٨، والتى يؤرخ لها ببداية تدخل المؤسسة الأكاديمية لمواجهة تلك التجاوزات(٥).

ب-وفى الأكاديميات، شكلت الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام لجنة ثلاثية "آداب المهنة أو لجنة المعايير"، والتى اقترحت فى مؤتمر الرابطة لعام ١٩٤٧ تشكيل مجلس يختص بمسألة المعايير، واستمرت الرابطة فى مناقشاتها لكل القضايا الخاصة بوضع ميثاق أخلاقي، حتى نجحت عام ١٩٦٨ فى وضع ميثاق تفصيلى يُحدد أخلاقيات المهنة وممارساتها.

على جانب آخر، حرصت الجمعية الأوروبية لبحوث الرأى والتسويق عام ١٩٤٨، على إصدار ميثاق أخلاقى لتنظيم العمل فى بحوث الرأى والتسويق، كما تعاونت الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام مع الرابطة الأمريكية فى استصدار الميثاق.

وهنا تساءلت الدكتورة ناهد، لماذا تكون الريادة فى هذا المجال للولايات المتحدة الأمريكية؟ وأجابت بأنه وفقًا لما ذُكر أعلاه نلاحظ أن الخطوات المختلفة لتدخل الأكاديميات جاء من الولايات المتحدة، بل إن المتتبع لاستطلاعات الرأى منذ بداياتها المبكرة- وهو ما نشير إليه فى الجزء المتعلق بالتأريخ لقياسات الرأى العام- وحتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين، يجد أنها نشأت فى الولايات المتحدة، ولم تعرف طريقها إلى أوروبا، حتى ذلك الوقت، رغم أن الأخيرة بها الدول الأكثر عراقة فى نظامها الديمقراطي، أو الدول التى كانت مهدًا للفلسفات والمذاهب السياسية التى تعلى من أهمية الرأى العام.

٢-**موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية:** عند البحث فى كتابات الدكتورة ناهد صالح عن موقف المؤسسة الأكاديمية من القضايا المنهجية والمبادئ الأخلاقية،

نجـدها اهتمـت بهـذا الموقـف علـى ثلاثـة مسـتويات، الأول: مـدى تـوافر الكـوادر العلميـة والمؤسسات الأكاديمية الواعية بمنهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام، والثاني: تطور الخطوات الإجرائيـة لمواجهـة التجـاوزات المنهجيـة والأخلاقيـة فـى قياسـات الـرأى العـام، والثالـث: موقـف المؤسسة الأكاديمية من بعض استطلاعات الرأى المعيبة.

أ- **مدى توافر الكوادر العلمية والمؤسسات الأكاديمية الواعية بمنهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام:** أفردت لها الدكتورة ناهد صالح دراستها المُعنونة "استطلاع للرأى فى أحد استطلاعات الرأي" (١٩٩٤)[٦] وكان الهدف منها إجراء دراسة ميدانية لاختبار ما إذا كان ينتشر فى الأوساط الأكاديمية نقص بالمعلومات بموضوع قياس الرأى العام بدءًا من المفهوم، ومرورًا بالمنهج، وانتهاءًا بالأخلاقيات، بالإضافة إلى التعرف على موقف بعض الأكاديميين من رفض المعيار الأخلاقى كمحك للتقييم، والكشف عما إذا كانت حتمية النقد العلمى لا تزال لها مكانتها بين الباحثين الاجتماعيين.

واعتبرت أن الكشف عن تلك المعايير ستعطينا خلفية عن تقدير مدى توافر الكوادر العلمية والمؤسسات الأكاديمية البحثية الواعية بمنهجية وأخلاقيات قياس الرأى العام، ومن ثم استعداد الوسط الأكاديمى لممارسة النقد العلمى لواحد من أهم وأخطر مجالات العمل البحثى وهو قياس الرأى العام، وهو ما يساعد على توقع مستقبل قياس الرأى العام فى مصر.

وكان من أبرز نتائج تلك الدراسة: أن المناخ العلمى الذى يسود المؤسسات الأكاديمية المهتمة بقياس الرأى العام، والوعى العلمى بين الأكاديميين المتخصصين، مؤشرات إيجابية على وجود بيئة علمية صالحة لإجراء قياسات للرأى العام، والتصدى لأى محاولة للانحراف بها، رغم وجود قلة فى العينة يعوزها نقص المعلومات، ولا شك أن هذا الوضع يزيد من مسئولية المؤسسات الأكاديمية المهتمة بقياس الرأى العام.

كما فى دراستها بعنوان "المؤسسة الأكاديمية وقياس الرأى العام: الثوابت والمسؤوليات" (٢٠١٥)[٧] أوضحت الدكتورة ناهد أنه على المستوى الأكاديمى نواجه أن أساتذة الجامعات المعنيين بمسوح واستطلاعات الرأى والرأى العام، يقومون بتدريس المواد الخاصة بها، وتقتصر خبرتهم فى الغالب على الجانب النظرى المستمد من الكتب المتخصصة، ولم تمتد إلى الجانب العملى؛ ومعظمها يفتقر إلى خبرة إجراء دراسات ميدانية ومسوح واستطلاعات للرأى. وأشارت إلى أن هذه القضية لا تتواجد فقط على المستوى المحلى ولكن أيضا على المستوى العالمى،

واستشهدت بدراسة إليزابث بول- نويمان على الجامعات الألمانية، والتى توصلت فيها إلى أن نسبة من يجمعون بين الخبرة النظرية والميدانية ويدرسون مواد الرأى العام بلغت ٢٪.

ونلاحظ من عرض الدراستين السابقتين، أن الدكتورة ناهد صالح وهى بصدد تناول موقف المؤسسة الأكاديمية من القضايا المنهجية والمبادئ الأخلاقية لم تكتف فقط باستعراضها على المستوى العالمى، بل قامت بتطبيقها على الجماعة العلمية الأكاديمية فى مصر، وهو ما يعنى أن اهتماماتها كانت على المستويين القومى والعالمى.

ب-**تطور الخطوات الإجرائية لمواجهة التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى قياسات الرأى العام**

أشارت الدكتورة ناهد إلى أن نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٤٨، التى جاءت مخالفة لكل توقعات معاهد ومؤسسات الرأى العام، دفعت بالمؤسسات الأكاديمية لاتخاذ خطوات جادة حتى لا يؤدى الهجوم الحاد على استطلاعات الرأى إلى تشويه سمعة ومكانة البحث الاجتماعى عامة والمسوح الاجتماعية بخاصة. وكان من بين تلك الخطوات ما يلى:

- شكل مجلس بحوث العلوم الاجتماعية فور نتيجة الانتخابات لجنة كُلفت بتقصى أسباب فشل استطلاعات الرأى السابقة على الانتخابات، وبتقديم تقرير عن ذلك. وقد نجحت اللجنة فى الانتهاء من إعداد تقريرها قبل نهاية العام. وأرجعت اللجنة التقصير إلى القائمين باستطلاعات الرأى أنفسهم أكثر من كونه قصورًا فى الأساليب المنهجية المتاحة وقتها. واقترح التقرير مجموعة من التوصيات العلمية والمنهجية والأخلاقية لاسترداد الثقة فى استطلاعات الرأى العام.
- أولت الرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام فى المؤتمر الدولى الرابع لها، خلال الفترة من ١٩- ٢٢ يونيو ١٩٤٩، موضوع فشل استطلاعات عام ١٩٤٨ اهتمامًا كبيرًا، وكان هو الحدث المسيطر على المؤتمر، لفحص أسبابه ونتائجه.
- أفردت أهم دوريتين فى ذلك الوقت؛ وهما المجلة الدولية للأبحاث المتقدمة "IJOAR" ومجلة الرأى العام الربع سنوية "POQ" مسألة تقييم الاستطلاعات السابقة على انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ١٩٤٨ المزيد من عنايتها، وتطرقت لمناقشة أهم القضايا المنهجية للاستطلاعات والمعايير الأخلاقية لإجرائها ونشر نتائجها ومعايير النقد العلمى[٨].

أما عن القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية الحاكمة لنشر استطلاعات الرأى العام: فقد خصصت لها الدكتورة ناهد دراسة خاصة تحت عنوان "نشر استطلاعات الرأى العام" (١٩٨٧)

لأهمية وخطورة تلك المرحلة؛ التى تتجسد فيها عادة كل التجاوزات المنهجية والأخلاقية، سواء عن جهل أو قصور علمى، أو عن عمد تعبيرًا عن انحيازات إيديولوجية، أو خدمة لمصالح طبقية أو فئوية.

لماذا مرحلة النشر؟ اعتبرت الدكتورة ناهد أن صدور الميثاق الدولى لنشر استطلاعات الرأى العام، والملحق بمذكرة تفسيرية لبنوده عام ١٩٨٣، تأكيدًا لأهمية تلك المرحلة؛ حيث جاء كمحاولة واعية للحد من التجاوزات التى وقعت فى مجال نشر نتائج استطلاعات الرأي، من قصور وتحيز من جانب القائمين بنشر نتائجها، وتدخل من جانب السلطة بوضع قيود على نشر بعض نتائج الاستطلاعات، فى ظل تقدم تكنولوجى رهيب فى أساليب الاتصال والحاسبات الإلكترونية، انعكس بشكل مباشر على أساليب جمع بيانات استطلاعات الرأى العام، وسرعة التوصل إلى نتائجها وتعاظم مدى نشرها.

واعتبرت أن تناول القواعد المنهجية والمعايير الأخلاقية التى تحكم نشر نتائج استطلاعات وقياسات الرأى العام، تبدو أكثر وضوحًا فى **قضية حظر نشر نتائج بعض الاستطلاعات**؛ تلك القضية التى تنقسم الأطراف بشأنها إلى فريقين، والطريف أنهما يناقشانها من منطلق الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان. فباسم الديمقراطية ينادى فريق بضرورة نشر نتائج الاستطلاعات، أكاديميا وإعلاميا، تحت شعار الحق فى المعرفة. وفريق آخر، يحذر من نشر نتائج بعض الاستطلاعات، باعتبارها تعديًا على الديمقراطية؛ حيث يؤثر النشر على سلوك الجماهير واختياراتها.

وفى هذا الإطار، اهتمت الدكتورة ناهد فى كتاباتها بتقديم لمحات عن أهم القواعد المنهجية والأخلاقية فى المواثيق الدولية المنظمة لممارسة العمل فى مجال استطلاعات الرأى العام، والصادرة عن كل من الرابطة العالمية لبحوث الرأى العام والرابطة الأمريكية لبحوث الرأى العام؛ التى وضعت أهم القواعد المنظمة لنشر استطلاعات الرأى العامة بداية من تحديد الجهة التى أجرى استطلاع الرأى لحسابها، والجهة التى قامت بإجرائه، مرورًا بتحديد عينة استطلاعات الرأى، ثم جمع البيانات، وانتهاءً بمرحلة نشر نتائج الاستطلاع.

وأكدت فى هذا الإطار، أنه بالإضافة إلى تلك القواعد التى نصت عليها المواثيق الأخلاقية، فإنه لابد من التأكيد على ما ذهب إليه ديفيد باتلر، من أن المواثيق الأخلاقية لا تكفى فى ذاتها لضمان قيام الباحث بمسئوليته ولكن لابد من العلنية، والتى شرحتها بأنها تشمل بعدين: الأول،

خلق وعى بين رجال السياسة والإعلام والجمهور عن إمكانات وحدود استطلاعات الرأى العام، والثانى، الرقابة والمتابعة المستمرة من جانب الروابط والجمعيات العالمية والوطنية للرأى العام، للكشف عن استطلاعات الرأى السيئة والمضللة وعن إساءة استخدامها[٩].

ج-موقف المؤسسة الأكاديمية من بعض استطلاعات الرأى المعيبة: اهتمت الدكتورة ناهد صالح فى كتاباتها المتقدمة فى العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين بالتطورات التى لحقت على قياسات الرأى العام بفعل التقدم التكنولوجى فى مجال الإنترنت والاتصالات، وحاولت أن تدرس مدى تأثير تلك التطورات على مهنية قياس الرأى العام وزعزعة استقرار الأسس المنهجية والمبادئ الأخلاقية التى تستند إليها، ومن ثم تأثيرها ليس فقط على تجريدها من صفة العلمية، ولكن أيضًا تهديدها للركائز التى يقوم عليها النظام الديمقراطى.

وفى دراستها المُعنونة "المؤسسة الأكاديمية وقياس الرأى العام: الثوابت والمسؤوليات" (٢٠١٥)[١٠] نبهت إلى خطورة استطلاعات رأى اللقطة المتعجلة، التى انتشرت على نطاق واسع بفعل تطور وسائل الاتصالات، ودخول وسائل الإعلام بقوة كمنتج لمثل هذا النوع من الاستطلاعات.

وهنا اهتمت بتأثير اختلاف ثوابت ومسؤوليات المؤسسة الإعلامية عن الأكاديمية؛ حيث تأتى توجهات المؤسسة الإعلامية، والقيم الصحفية كالسبق الصحفى والانتشار والذيوع والكسب المادى أو الربحية فى مقدمة ثوابتها. ومن هنا كان إقبال وسائل الإعلام على استطلاعات اللقطة المتعجلة مهمًا فى الموضوعات الساخنة التى تحتاج للقطة سريعة، باعتبارها تلفت انتباه القراء كعنوان رئيس صحفى أو إذاعى أو تليفزيونى. وتعتمد منهجية تلك الاستطلاعات على سؤال أو عدد محدود للغاية من الأسئلة، يتم جمع البيانات باستخدام الهاتف عادة، ويتم نشر نتائج تلك الاستطلاعات باعتبارها تعبيرًا عن الرأى العام.

وقد اهتم علماء وباحثوا الرأى العام بتلك الإشكالية- كما طرحتها الدكتورة ناهد- فى إطار مناقشتهم لقضية الجودة الفكرية؛ نظرًا لأهمية القضايا التى تتناولها تلك الاستطلاعات المعنية أساسًا بالسياسات العامة، ولما تُمثله تلك النتائج المُضللة التى تصل إليها - بحكم المنهجية التى تتبعها - من خطورة على العملية الديمقراطية وعلى مصالح الدولة والجماهير. وكانت بداية مواجهة نمط استطلاعات رأى اللقطة المتعجلة من المؤتمر السنوى للرابطة العالمية لبحوث الرأى العام سنة ١٩٩٥؛ حيث أخذت الرابطة على عاتقها مهمة نشر الوعى بين العاملين فى المجال من خلال

الحلقات الدراسية التى خصصتها لغرض مناقشة القضايا المنهجية والأخلاقية والنظرية فى استطلاعات الرأى العام.

وفى مواجهة الاستطلاعات المتعجلة، رأت الدكتورة صالح أنها قضية وعى بالجودة، ونقلت عن إليزابث بول- نويمان اقتراحها أن تتولى الدورية الدولية لبحوث الرأى العام النشر الدولى لمقالات تتناول قضية الجودة فى مسوح واستطلاعات الرأى العام، تمهيدًا لأن تصدر فى كتاب يُعد مرجعًا فى هذا الشأن.

كما أشارت لقضية أخرى فى غاية الخطورة تمس المؤسسة الأكاديمية ذاتها، وهى تسرب قيم المؤسسات الخاصة إلى الأكاديميين أنفسهم؛ نتيجة ممارستهم لهذه الاستطلاعات فى مؤسسات غير أكاديمية وذلك سعيًا لأهداف أخرى، يكون الربح المادى أحد جوانبها. وهو ما اعتبرته صالح انتشار ازدواجية القيم بين الأكاديميين؛ القيم الحاكمة لثوابت ومسؤوليات المؤسسة الأكاديمية، والقيم الحاكمة لمؤسسات غير أكاديمية سواء سياسية أو إعلامية أو ربحية، كلٌ حسب أهدافه[١١].

١- **معالجة بعض القضايا المنهجية فى قياسات وبحوث الرأى العام:** قامت الدكتورة ناهد بالتطرق فى دراساتها إلى العديد من القضايا المتعلقة بمنهاجية البحث العلمى الاجتماعى عامة وفى الرأى العام بخاصة، ومن أبرز تلك القضايا اختيار العينات فى قياسات الرأى العام، وإشكالية اللارأى فى تلك القياسات، والمناهج المتطورة فى دراسة تشكيل الرأى العام الإلكترونى، وهو ما نعرض له فى التالى:

أ- **العينات وقياس الرأى العام:** فى دراستها بعنوان "تصميم عينة دائمة لبحوث الرأى العام" **(١٩٧٨)**[١٢] اعتبرت أن موضوع المعاينة "Sampling" من أولى المسائل المنهجية فى مجال الرأى العام؛ وذلك فى ضوء ما تفرضه هذه القياسات من أهمية لكونها لابد أن تكون ممثلة فعلا للرأى العام وتتسم بالدقة لأن الكثير من السياسات العامة تُبنى عليها.

واهتمت فى هذا الإطار بتناول أهم العينات التى أصبحت مميزة لبحوث الرأى العام بدءًا من استعراضها للعينة الحصصية، التى ظلت أسلوب المعاينة السائد لفترة طويلة نسبيًا فى مجال الرأى العام، إلى عينة المساحة، ثم العينة الدائمة التى توصل العلماء بها للتغلب على النقد المنهجى الذى قُدم للنوعين السابقين.

والحقيقة أن اجتهادها وصل لأبعد من ذلك، فقد حاولت أن تقدم رؤية لعينة دائمة بالمجتمع المصرى باعتباره محور اهتمامها، وهو المجتمع الأصلى الذى يُجرى عليه الدراسات القومية للمركز

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، واعتبرت أنه من المهم ما دام الهدف الرئيس من استطلاعات الرأى العام؛ التعرف على الرأى العام ومواقفه والتغير فيه، دراسة قادة الرأى فى هذا المجتمع، وهو ما يؤكد أهمية أن تصاحب العينة الدائمة للرأى العام عينة دائمة أخرى لقادة هذا الرأى والمؤثرين فى صياغته وتوجيهه.(١٣)

ب-**اللارأى فى قياسات الرأى العام بالدول النامية:** من بين الموضوعات المهمة التى ركزت عليها الدكتورة ناهد صالح فى مشروعها الفكري، هى لماذا ترتفع نسبة اللارأى فى استطلاعات الرأى العام بصورة لافتة فى الدول النامية؟، وحللت ذلك فى ضوء ثلاثة أبعاد: السياسى والسسيولوجى والمنهجى.

فى جانبه السياسى، قدمت صالح (١٩٨٠) أن الرأى العام يرتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى تحقيق المناخ الديمقراطى فى الدول النامية، والذى هو الساحة الذى تجرى فى إطاره قياسات موضوعية وعلمية عن الرأى العام، وغياب ذلك يقدم وجهة نظر منطقية حول ارتفاع نسبة من لا رأى لهم سواء عبرت هذه النسبة عمن لا رأى لهم فعلاً، أو كانت تعبيرًا عن عدم الرغبة فى إبداء الرأى أو أخفت نقصًا فى المعلومات إزاء موضوع استطلاع الرأى، أو عكست عدم الاهتمام به أساسًا. ومن ثم غياب النظام الديمقراطي، يعنى غياب استطلاعات للرأى فى المسائل المهمة والحيوية، وغياب قنوات الحصول على المعلومات وتعدد مصادرها وإتاحة الفرصة لإبداء الرأى والرأى الآخر.

أما فى جانبه السوسيولوجى، فقد أشارت إلى أن مشكلة اللارأى فى بعدها السوسيولوجى تتجاوز طبيعة النظام السياسي، وتتعداه إلى بقية الجوانب المميزة للبناء الاجتماعى ولثقافة الدول النامية. من بين تلك العوامل هى التمايز بين المجتمعات الريفية والحضرية، سواء من حيث البناء الاجتماعى أو الأنماط الثقافية أو المستوى الحضرى فى كل منها، ففى معظم استطلاعات الرأى، ترتفع نسبة من لا رأى لهم فى الريف مقارنة بالحضر، وأرجعته الكاتبة إما إلى نقص المعلومات حول الموضوع لمحدودية انتشار وسائل الإعلام التقليدية- وقت كتابة المقال عام ١٩٨٠- فى الريف، أو لأن قادة الرأى فى المجتمع الريفى وهم القادة غير الرسميين كما فى النسق القرابى هم من يحددون أهمية الموضوع من عدمه، بل إن بناء السلطة هو المتحكم فى التعبير عن الرأى من عدمه، أو لأن القيم التى يتم غرسها فى الأفراد عبر عملية التنشئة الاجتماعية كالطاعة والاحترام، تتضمن عدم إبداء الرأى المخالف أو عدم مناقشته.

على جانب آخر، تسهم بعض الأوضاع الاجتماعية لفئات معينة فى المجتمع فى تفسير هذه الظاهرة؛ فنجد أن نسبة من لا رأى لهم ترتفع بين الأميين عن المتعلمين؛ حيث الأمية تقف حائلاً أمام حصولهم على المعلومات، وترتفع أيضًا بين كبار السن عن الشباب؛ باعتبار الشباب هم الأكثر اهتمامًا بقضايا المجتمع والاندماج فيها، كما ترتفع بين النساء مقارنة بالرجال؛ فالوضع الاقتصادى للمرأة المعتمد على الرجل، يجعل بؤرة اهتمامها بيتها وأبناءها، ويصرفها عن التركيز عن الأمور العامة وقضايا المجتمع التى ترى أنها من شئون الرجل وحده.

وفى جانبه المنهجى، قدمت الدكتورة ناهد رؤيتها لأسباب ارتفاع نسبة من لا رأى لهم فى استطلاعات الرأى عبر الخطوات المنهجية المتتالية التى يمر بها استطلاع الرأى العام، ومن هذه المشكلات المنهجية هو أن استطلاع الرأى العام يقيس شيئًا لا وجود له، أو التحيز فى اختيار العينات التى تجرى عليها قياسات الرأى العام؛ وهذا التحيز قد يرجع إلى أمرين، إما أن يكون ناجمًا عن تصميم العينة واختيارها، وإما أن يكون تحيزًا ناجمًا عن استبعاد من لا رأى لهم من عينة الرأى العام، ومعالجة نتائجها على أنها تمثل فعلاً الرأى العام.

ومن المشكلات المنهجية الأخرى هى تلك المتعلقة بأسلوب جمع البيانات؛ فنظرًا لارتفاع نسبة الأمية فى العديد من الدول النامية، وانخفاض الوعى بأهمية البحث الاجتماعي؛ فإن تصميم الأداة والتى غالبًا ما تكون استمارة استبار لابد أن يراعى فيها تلك العوامل، ويتم البعد عن الأسئلة الإيحائية، ومراعاة الدقة فى وضع وتسلسل الأسئلة، وحرص الباحث على كسب ثقة المبحوث حتى يشعر بالاطمئنان لإبداء رأيه فى ظل مناخ الرأى السائد فى المجتمعات النامية.[١٤]

ج- **المناهج الحديثة فى دراسات الرأى العام عبر مواقع التواصل الاجتماعى:** اهتمت الدكتورة ناهد بالمستجدات التى طرأت على قياسات الرأى العام بفعل التطور التكنولوجي، وظهور مواقع التواصل الاجتماعي، التى أنتجت نظريات ومناهج جديدة تتناسب مع دراسة الرأى العام الإلكتروني، فنجدها فى أحدث دراساتها بالمجلة بعنوان "التواصل الاجتماعى والبحوث الاجتماعية: منهجية النتنوجرفيا "البدايات" (٢٠١٩)[١٥] و"الأساليب والإجراءات" (٢٠٢٠)"[١٦]، عرضت لأحد تلك المنهجيات وهى النتنوجرفيا، وتأثيراتها وكيفية استخدامها، ومدى التزامها بقواعد وأخلاقيات البحث العلمى.

ثالثاً: أبرز القضايا فى قياسات الرأى العام فى المجتمع المصرى

١- البعد الديمقراطى فى قياسات الرأى العام

من أبرز القضايا التى هيمنت على فكر الأستاذة الدكتورة ناهد صالح هى العلاقة بين الديمقراطية والرأى العام، وقد تناولت ذلك فى عدد من دراساتها منها ما سبق أن عرضناه فى ربطها تطور مفهوم الرأى العام بالديمقراطية باعتبارها جوهر المفهوم، ومنها ربطها بين الانتخابات وقياس الرأى العام وتأثير ذلك على الديمقراطية كما فى دراستها المُعنونة "الانتخابات وقياس الرأى العام" (٢٠١٧)[١٧]، وكذلك العلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام، والدور الذى تلعبه تلك العلاقة فى العملية الديمقراطية، وذلك فى دراستها بعنوان "الصحافة وقياس الرأى العام: الديمقراطية والأخلاقيات" (٢٠٠٢)[١٨]، وفى التالى استعراض أبرز ملامح الدراستين الأخيرتين.

أ- **الانتخابات وقياس الرأى العام:** أكدت الدكتورة ناهد فى كتاباتها أن الأكاديميين والمتخصصين فى بحوث وقياسات الرأى العام، يدركون الدور الذى لعبته الانتخابات فى نشأة هذا التخصص العلمى الدقيق، وفى تطوير منهجياته، وإثراء نظرياته، وإثارة العديد من القضايا الأخلاقية المتعلقة بممارسته، وفى مقدمتها القضية المتعلقة بتهديد العملية الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق فى التعبير عن الرأي، والحق فى الحصول على المعلومات، وممارسة العمل العلمى، والحق فى المعرفة عامة.

لذا، حاولت خلال هذه الورقة إلقاء الضوء على العلاقة بين قياس الرأى العام والانتخابات، عبر المراحل المختلفة التى تمر بها استطلاعات الرأى العام الانتخابية، أولها، استطلاعات الرأى السابقة للانتخابات الفعلية، وثانيها، قضية الصمت الانتخابي، أو نشر نتائج استطلاعات الرأى فى فترة سابقة مباشرة لإجراء الانتخابات الفعلية، وثالثها، استطلاعات الرأى التى تجرى فى يوم الانتخابات ذاته، وفور إدلاء الناخبين بأصواتهم وبعد الخروج من المقار الانتخابية. وهو ما يساعد فى إبراز الجوانب الإيجابية المنهجية والأخلاقية، والتصدى للجوانب السلبية التى تُهدد قياس الرأى العام، ليس فقط كتخصص علمى له منهجيته وأخلاقياته، وإنما كممارسة اكتسبت طابعها السياسى كأحد مظاهر النظام الديمقراطى وكمؤشر لمصداقيته، وكأداة من أدوات إرساء دعائمه.

واعتبرت أن كون الانتخابات هى أكثر مؤشرات العملية الديمقراطية التى تقيسها استطلاعات الرأى العام، ولكنها أثارت إشكالية تأثير استطلاعات الرأى العام التى تتناول الانتخابات على التصويت الفعلى للناخبين فى يوم الانتخابات، متى تم إعلان نتائجها قبل انتهاء هذا التصويت،

بما يُهدد الديمقراطية. وحددت تلك الإشكالية بأنها تخص استطلاعات الرأى السابقة للانتخاب، واستطلاعات الرأى ما بعد الانتخاب، وحاول البعض مواجهة هذه الإشكالية فى الحالة الأولى بفرض ما عُرف بالصمت الانتخابي، ومواجهتها فى الحالة الثانية بحظر نشر نتائج استطلاعات الرأى قبل انتهاء التصويت الفعلى وغلق مقار الانتخاب.

وتراوحت الآراء بين مؤيد ورافض لتلك الأساليب فى الحالتين، ومع ذلك يقدم المؤيدون والرافضون ذات المنطلقات النظرية لتبرير وجهة نظرهم، وهى الحفاظ على الديمقراطية وعلى حقوق الإنسان، وإن كانت الانتماءات والمصالح والقيم المهنية تغلب على مواقفهم، سواء كانوا سياسيين أو إعلاميين أو أكاديميين أو ممارسين لمهنة استطلاعات الرأى.

ففى الوقت الذى يسوق فيه الإعلاميون مبررات موقفهم الرافض لنظام الصمت الانتخابى، من منطلق الحق فى المعرفة والحق فى إذاعة المعلومات ونشرها، فإن السياسيين يميلون إلى تأييد الأخذ بنظام الصمت الانتخابي، وأيضًا حظر نشر نتائج استطلاعات الرأى ما بعد الانتخاب قبل انتهاء الانتخاب الفعلي، من منطلق عدم التأثير على الإرادة الحرة فى اختيارات الناخبين، بما يُفسد العملية الديمقراطية، ويتعارض مع حقوق الإنسان.

أما مستطلعو الرأى من غير الأكاديميين، فنجد أن موقفهم يتحدد بناءًا على موقف الجهة التى يجرون الاستطلاعات لحسابها، سواء جهة إعلامية، أو سياسية، بل نجدهم يمتنعون عن الإفصاح على منهجية إجراء استطلاعات الرأى التى يجرونها، الأمر الذى يؤثر على مصداقية تلك الاستطلاعات. أما الأكاديميون الممارسون لقياس الرأى العام والذين ينتمون إلى جمعيات علمية ومراكز بحثية متخصصة، فإنهم وفقًا لمنطلقاتهم النظرية وقواعد البحث العلمى التى يلتزمون بها، يجدون تأثير تلك الاستطلاعات محدودًا للغاية، كما ينظرون إليها باعتبارها غير ضارة من منظور النظرية الديمقراطية والمنظور القانوني. ومن هنا تراوح موقفهم؛ فهم مؤيدون للصمت الانتخابي، ومعارضون لنشر نتائج استطلاعات الرأى ما بعد الانتخاب، استنادًا إلى النظرية الديمقراطية والمنظور القانونى، وعدم خرق مبدأ تكافؤ الفرص فى الحصول على المعلومات والمعرفة.[١٩]

ب-**الصحافة وقياس الرأى العام:** يسلم المتخصصون فى مجال قياس الرأى العام بالدور الريادى للصحافة، خاصة الأمريكية، فى مجال استطلاعات الرأى، فالصحافة أول من مارس هذا النشاط، وهى أول من فجر العديد من القضايا المنهجية والأخلاقية فى هذا المجال، وأول من

نشر المعرفة العلمية باستطلاعات الرأى. ففى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وبالتحديد فى عام ١٨٢٤، نشرت صحيفة هارسبور جينسيلفانيان استطلاعًا للرأى، كان البداية لما يُعرف اليوم باستطلاعات الرأى السابقة على الانتخاب، وعُرف وقتها بـ "straw polls" وهى الاستطلاعات التى تقيس الاتجاه السياسى نحو انتخاب المرشحين، والتى اعتبرها جورج جالوب البداية المبكرة لاستطلاعات الرأى الحديثة.

أوضحت الدكتورة ناهد أن تلك الاستطلاعات برغم ما أثارته من نقد يتعلق بالأساليب المنهجية التى أُستخدمت فيها- كما سبق وتمت الإشارة، لكن ما يعنينا هنا ثلاثة أمور: أولاً: أن الصحافة أول من اهتمت بمحاولة إجراء استطلاعات للرأي، ومعرفة آراء الجمهور، بعد أن كان الموضوع محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ عصر التنوير، ثانيًا: أنها أسهمت فى إثارة الرؤية النقدية للمهتمين باستطلاعات الرأى، والحرص على النقد الحر على صفحات الجرائد، والكشف عن التحيزات، ثالثًا: أن استطلاعات الرأى أثارت اهتمام العديد من محررى الصحف الأمريكية الأخرى، الذين اكتشفوا من خلالها أن ما يفكر فيه الناس، مثله مثل ما يفعلونه، يصنع أخبارًا جيدة.

ونظرًا لأهمية دور الصحافة فى تطور قياس الرأى العام، وتأثير ذلك على العملية الديمقراطية، فقد قسمت الدكتورة ناهد ذلك الدور إلى ثلاث مراحل كما فى التالى:

- **المرحلة الأولى (البدايات): الصحافة كمنتج لاستطلاعات الرأى:** مع القرن العشرين، تزايد عدد الصحف التى تدخل مجال استطلاعات الرأي، وظل الاهتمام يكاد يكون محصورًا فى استطلاعات الرأى الخاصة بالانتخابات، سواء على المستوى القومى أو المحلى. وانتقل من الصحف اليومية إلى الأسبوعية، بسلسلة استطلاعات الرأى عن انتخابات الرئاسة الأمريكية التى بدأتها الصحيفة الأسبوعية فارم جورنال، ثم فى عام ١٩١٦ صحيفة ليترايريدايجست، التى استمرت فى إجراء هذا النوع من استطلاعات الرأى حتى فشلت فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة عام ١٩٣٦؛ هذا الفشل الذى مثل علامة فارقة فى إطار العلاقة بين الصحافة واستطلاعات الرأى كما أشارت الدكتورة ناهد، وترتب عليه أن انحسر دورها كمنتج للاستطلاعات، لتفسح الطريق أمام المؤسسات التى تخصصت فى قياسات الرأى العام أو بحوث التسويق للقيام بهذا الدور، لتبدأ المرحلة الثانية فى علاقة الصحافة بقياسات الرأى العام.
- **المرحلة الثانية (الانكماش): الصحافة كمستهلك لاستطلاعات الرأى:** بسبب النقد المستمر الذى واجهته استطلاعات الرأى التى تجريها الصحافة نتيجة الأساليب المنهجية غير السليمة

التى كانت تعتمد عليها، فى هذه الفترة استمرت استطلاعات الرأى، التى تجريها مؤسسات تخصصت فى قياس الرأى العام وفى بحوث التسويق، للنشر فى الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية. كما عرفت تلك الفترة بنوع من استطلاعات الرأى سُميت بـ "omnibus polls" التى وجهت أساسًا لخدمة الصحافة، حيث يحتوى كل استطلاع للرأى على عدة موضوعات قد تصل إلى (١٢) موضوعًا، يصلح كل منها لأن يكون موضوعًا لتحقيق صحفى أو لقصة إخبارية.

ورغم أن الصحافة اعتمدت فى تلك الفترة على استطلاعات الرأى التى تجريها المؤسسات المتخصصة، فإن هذا لا يعنى أن جميع الصحف امتنعت تمامًا عن إجراء استطلاعات للرأى، فقد حاولت قلة من الصحف– منذ عام ١٩٤٤– أن تستعيد دورها كمنتج لاستطلاعات الرأى الخاصة بها، حيث أجرت صحيفة مينيابوليستريبيون استطلاعا للرأى فى ذلك العام واستمرت فى ذلك، واتسمت باستخدام الأساليب غير العلمية فى إجراء مسوح الرأي، عرفت باسم المسوح التى تجرى على رجل الشارع "man on the street survey"، والتى تعرضت لانتقادات عديدة حتى نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، والتى بدأت تستعيد دورها كمنتج للاستطلاعات بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة.

- **المرحلة الثالثة (الانطلاق): الصحافة كمنتج ومستهلك لاستطلاعات الرأي:** يكاد يكون هناك شبه إجماع فى الأدبيات التى اهتمت بالتأريخ للعلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام، بالدور الذى قام به فيليب مبير فى تحقيق نقلة نوعية فى هذه العلاقة، بدأت منذ عام ١٩٦٧؛ قام فيليب بإقناع رؤساء تحرير ديترويت فرى بريس بتمويل مسح عن الآراء والاتجاهات قام بإجرائه فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشجان، وتبعه ببحوث أخرى، وبذلك فتح الطريق أمام إجراء البحوث الإخبارية التى تقوم على استطلاعات الرأى، فى غيرها من الصحف، وقد توج جهوده فى هذا المجال بإصدار كتاب فى عام ١٩٧٣ بعنوان الصحافة الدقيقة، الذى يعد أحد المعالم الرئيسة فى علاقة الصحافة بقياس الرأى العام، لأنه دعا إلى الاستناد إلى أساليب البحث الاجتماعى فى إعداد التقارير الصحفية. وهو ما فتح الباب منذ سبعينات القرن العشرين للإقبال على استطلاعات الرأى من قبل الصحافة، وكانت البداية من الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان ما سبق يُمثل أبرز ملامح المراحل الرئيسة التى مرت بها العلاقة بين الصحافة وقياس الرأى العام، ولكن تلك العلاقة شأنها شأن ما سبق عند الحديث عن الانتخابات أثارت فى علاقتها بالديمقراطية اتجاهين، أولهما: فريق قدم انتقادات لاستطلاعات الرأى التى تجريها الصحف، ومن حذر من خطورة اعتماد متخذى القرار على هذه الاستطلاعات، ويرون أن الاعتماد عليها يهدد الديمقراطية، لأن نتائجها قد تأتى أبعد ما يكون عن التعبير عن الرأى العام. أما الجانب المؤيد، فيرى أنها تدعم العملية الديمقراطية بالتعبير الصادق عن اتجاهات الرأى العام ومواقفه، ومن ثم تضع متخذى القرار أمام المعرفة التامة بكل الاتجاهات والمواقف، ولكن يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن التزام الصحافة بالمواثيق الأخلاقية المنظمة لعملها هو أمر مهم يحول دون تسرب استطلاعات الرأى المعيبة إلى نتائجها[٢٠].

وإن كان ما سبق يدلل على هيمنة التفكير فى العلاقة بين قياسات الرأى العام والديمقراطية والنظام السياسى، فماذا عن القضايا الأخرى التى اهتمت بها الدكتورة ناهد صالح فى دراساتها عبر مساهماتها التى استمرت لعقود على صفحات المجلة الاجتماعية القومية، كما سنعرض فى التالى.

- **القضايا التى تمس الأمن القومى ومشكلات واهتمامات المصريين:** لم تغفل اهتماماتها العديد من القضايا الاجتماعية التى تؤثر وتتأثر بها حياة المصريين؛ منها دراسة "المصريون: صورتهم الذهنية لدى المواطن المصرى" (٢٠٠٨)[٢١] تتناول هذه الدراسة بعض نتائج استطلاع رأى هموم المواطن المصرى واهتماماته، التى ترصد رأى المواطن المصرى فى المصريين بعامة، وفى بعض فئاتهم الاجتماعية بخاصة، وذلك من خلال وصفه لهم. وقد أوضحت هذه النتائج غلبة الصفات الإيجابية على السلبية بالنسبة للمواطن المصري، والمرأة المصرية، والمرأة المصرية العاملة، وأساتذة الجامعات، بينما غلبت الصفات السلبية على فئات أخرى، وفى مقدمتها فئات: الشباب، والعمال، والمدرسين، ورجال الأعمال.

كما يأتى فى هذا الإطار، دراسة "استطلاع للرأى حول قانون المخدرات" (١٩٩٠)[٢٢] التى اهتمت فيها باستطلاع آراء كل من يتعامل مع تجار المخدرات والمدمنين كضباط المباحث وأعضاء النيابة والباحثين والأطباء حول تعديل بعض أحكام قانون المخدرات لسنة ١٩٦٠، فى شأن المكافحة وتنظيم استعمال المخدرات والاتجار فيها، بقصد الوصول إلى أفضل التوصيات الممكنة لمكافحة تلك الجريمة وتداعياتها السلبية الاجتماعية والاقتصادية على أفراد المجتمع المصرى.

الخاتمة

لم يكن المرور على هذه الرحلة الفكرية للراحلة الدكتورة ناهد صالح أمرًا يسيرًا، رغم أهميته بالنسبة لكاتبة الورقة كباحثة فى بدايات رحلتها بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، تكتب عن سيرة بحثية لعالمة كانت مهمومة بقضايا البحث العلمى الاجتماعى عامة ومجال الرأى العام خاصة. ولكنها بقدر صعوبتها أتت بفائدة عظيمة لمن يسعى لأن يعرف عن البدايات والتتابع الزمنى للتطورات التى حدثت فى حقل الرأى العام وأبرز قضاياه وإشكالياته الجدلية منذ اللحظات الأولى له فى القرن الثامن عشر، بل قبل ذلك بكثير وتحديدًا قبل الميلاد على أيدى مفكرى اليونان القديمة، بل تتعاظم الفائدة عندما يكون المرجع أستاذة كبيرة بحجم د. ناهد صالح، وعلى صفحات بوابة عظيمة هى المجلة الاجتماعية القومية؛ تُسطر بها الدكتورة ناهد صالح خطوطًا عريضة لقياسات وبحوث الرأى العام ليس فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فحسب، ولكن أيضًا بين المشتغلين فى هذا المجال فى مصر.

والحقيقة فقد ظهر من عرضنا السابق العديد من المؤشرات التى توضح تلك الإسهامات المتميزة، بدءًا من استعراضنا لاهتمامها بتطور مفهوم الرأى العام وتطور الفكر عنه، مرورًا بالجزء الأكثر نصيبًا من اهتماماتها- ليس على مستوى كتاباتها فى المجلة الاجتماعية القومية فحسب ولكن معظم أعمالها البحثية ككل- وهو المتعلق بالقواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية، والجهود التى بُذِلت للحد من التجاوزات المهنية، ثم قضية الديمقراطية وعلاقتها بالرأى العام وكيف ظهرت بتقاطع عرضى فى معظم دراساتها، باعتبار أن الرأى العام من خلال أدواته وعلاقته بالنظام السياسى، يلعب دورًا أساسيًا فى تدعيم/ تهديد ركائز الديمقراطية- كما ظهر خلال العرض، وأخيرًا، تكثيفها لاهتماماتها بقضايا هذا الحقل ليس فقط نظريًا، ولكن أيضًا ميدانيًا وتطبيقيًا عبر قيامها باستطلاعات للرأى متبعة فيها القواعد المنهجية السليمة حول القضايا المهمة فى المجتمع المصرى.

ومن الجدير بالذكر، أنها لم تنفصل فى كتاباتها عن الزمن والعصر الذى كانت تكتب فيه، بل دائما نلحظ تأثير تلك السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى أعمالها، لتأتى مواكبة لكل عصر، بل نجد حرصها على تكامل المحلى والعالمي، ومتابعة التطورات فى الداخل والخارج وكل ما يخص هذا الحقل، فهى لم تتوان لحظة عن نقله وتحليله بأمانة، حتى إن كتاباتها بالمجلة التى بدأت مع أواخر السبعينات من القرن العشرين إلى ما يقرب من نهاية العقد الثانى من

القرن الحادى والعشرين، نجدها بمثابة سلسلة من الموضوعات المتكاملة والمترابطة مع بعضها البعض.

كما أنها لم تغفل ما طرأ على الحقل من مستجدات بفعل التطور التكنولوجي، ونجدها فى أواخر دراساتها كما سبق وأشرنا تتناول منهجية النتنوجرفيا كأحدث منهجيات دراسة تشكيل الرأى العام الإلكتروني، وإن توقف الإنتاج بعد ذلك لوفاتها. ولازال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عبر أضلعه المختلفة، وخاصة قسم بحوث وقياسات الرأى العام بالمركز، وإسهامات المجلة الاجتماعية القومية فى حقل الرأى العام، ملتزمين بالأسس والمبادئ المنهجية والأخلاقية المستنيرة فى هذا الحقل، والتى وضعها المركز على مدى عقود، وكانت أحد أعمدة بحوث الرأى العام فى داخل المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية المهتمة بمجال الرأى العام فى مصر.

المراجع

١- ناهد صالح، البدايات المبكرة فى تاريخ قياس الرأى العام، مج ٢٩، ع ٢، مايو ١٩٩٢، ص ص ٢٩-٥٧.

٢- ناهد صالح، الديمقراطية جوهر مفهوم الرأى العام: نظرة تاريخية، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣٩، ع ٣، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص ٧٧-١٠٨.

٣- ناهد صالح، موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣٠، ع ٢-٣، مايو- سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٢٦.

٤- ناهد صالح، الموضوعية والتحيز فى قياس الرأى العام: إساءة استخدام مصطلح الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣١، ع ٣، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٢٠.

٥- ناهد صالح، موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية فى استطلاعات الرأى العام، مرجع سابق.

٦- ناهد صالح، استطلاع للرأى فى أحد استطلاعات الرأى، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣١، ع ١، يناير ١٩٩٤، ص ص ١-٣٩.

٧- ناهد صالح، المؤسسة الأكاديمية وقياس الرأى العام: الثوابت والمسئوليات، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٢، ع ١، يناير ٢٠١٥، ص ص ١-٣٠.

٨- ناهد صالح، استطلاع للرأى فى أحد استطلاعات الرأى، المجلة الاجتماعية القومية، مرجع سابق.

٩- ناهد صالح، نشر استطلاعات الرأى العام: القواعد المنهجية والمبادئ الأخلاقية، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٢٤، ع ٣، سبتمبر ١٩٨٧، ص ص ٣-٢٤.

١٠-ناهد صالح، المؤسسة الأكاديمية وقياس الرأى العام: الثوابت والمسئوليات، مرجع سابق.

١١-ناهد صالح، المرجع السابق.

١٢- ناهد صالح، تصميم عينة دائمة لبحوث الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، مج ١٥، ع٢و٣، مايو-سبتمبر ١٩٧٨، ص ص ٣-٢٦.

١٣- المرجع السابق.

١٤- ناهد صالح، اللارأى فى قياسات الرأى العام بالدول النامية، المجلة الاجتماعية القومية، مج ١٧، ع ١، يناير ١٩٨٠، ص ص ٣-٢٧.

١٥- ناهد صالح، التواصل الاجتماعي والبحوث الاجتماعية: منهجية النتنوجرفيا "البدايات"، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٦، ع ٣، سبتمبر ٢٠١٩.

١٦- ناهد صالح، التواصل الاجتماعي والبحوث الاجتماعية: منهجية النتنوجرافيا "البدايات"، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٧، ع ١، يناير ٢٠٢٠.

١٧- ناهد صالح، الانتخابات وقياس الرأى العام، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٤، ع ١، يناير ٢٠١٧، ص ص ١-٣٩.

١٨- ناهد صالح، الصحافة وقياس الرأى العام: الديمقراطية والأخلاقيات، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٣٩، ع ١، يناير ٢٠٠٢، ص ص ٩١-١١٨.

١٩- الانتخابات وقياس الرأى العام، مرجع سابق.

٢٠- الصحافة وقياس الرأى العام: الديمقراطية والأخلاقيات، مرجع سابق.

٢١- ناهد صالح، المصريون: صورتهم الذهنية لدى المواطن المصرى، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٤٥، ع١، يناير ٢٠٠٨، ص ص ١-٣٤.

٢٢- ناهد صالح، استطلاع للرأى حول قانون المخدرات، المجلة الاجتماعية القومية، ع ٣، سبتمبر ١٩٩٠، ص ص ١-١٦.